UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FOREIGN TRADE

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التجارة الخارجية

دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية

إعداد

احمد العنانبة

إشراف

د. مطر أحمد

وزارة التجارة الخارجية
إدارة التحليل والمعلومات التجارية

مايو 2010

قائمة المحتويات

مقدمة 3

أولا: الاقتصاد الكوري الجنوبي 4

ثانياً: اتفاقيات التجارة الحرة لكوريا الجنوبية مع العالم 6

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية 7

رابعاً: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية 8

خامساً: الاستثمار المتبادل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية 9

سادساً: التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية مع العالم...14

سابعاً: التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية. 16

الخاتمة...20

إدارة التحليل والمعلومات التجارية

هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+

info@moft.gov.ae

مقدمة

تقوم وزارة التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار تقارير تسلط الضوء على أسواق دول ومجموعة دول تتناول قطاع التجارة الخارجية ومجالات الاستثمارات بين الإمارات وتلك الدول، وذلك انطلاقا من الدور المناط للوزارة والمتمثل في بيان ورصد التوجهات التجارية وتحليل الفرص والمخاطر التي تؤثر على اقتصاد الدولة وتساعد على فهم هذه التوجهات، حيث تسعى الوزارة لوضع سياسة تجارية خارجية تواكب تطورات التجارة العالمية بهدف خدمة وحماية مصالح الدولة التجارية والاستثمارية في الخارج، ويأتي تقرير تحليل التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية من ضمن هذه التقارير التي تأمل وزارة التجارة الخارجية أن تساعد متخذي القرار والمصدرين والمستوردين والمستثمرين الإماراتيين على وضع إستراتيجياتهم التسويقية الفعالة التي تساهم في تنمية صادرات الدولة وتنويع الواردات بهدف الانفتاح الإيجابي مع العالم الخارجي لزيادة تنافسية الدولة التجارية على المستوى العالمي.

وهذا التقرير يسلط الضوء على حركة التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية ويبين أهم السلع المتبادلة وفق النظام المنسق إضافة إلى احتوائه على معلومات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين والمناخ الاستثماري والاستثمار الأجنبي المباشر بينهما، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم كما يوضح آخر التطورات في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية.

تقع كوريا الجنوبية في شرق القارة الآسيوية، وتبلغ مساحتها 99828 كم^2، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 48 مليون نسمة بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وعاصمتها سيول، وعملتها الون (KRW) حيث إن الدولار الأمريكي يعادل 1.296 من الون خلال عام 2009 بالمعدل، ومنذ سنة 1953 شهدت نهضة اقتصادية حديثة ومهمة، حيث أصبح النمو الاقتصادي الكوري جزءاً مما أطلق عليه "المعجزة الشرق آسيوية" وذلك خلال العقود الأربعة الماضية، فالنمو الاقتصادي المكثف جعل كوريا تحتل المرتبة الرابعة عشرة من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم مما جعلها من ضمن أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم. وكان هذا النمو بفضل ارتفاع الناتج القومي الإجمالي

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

المدفوع بمعدلات نمو عالية من الادخار وزيادة الاستثمارات في المصانع والمنشآت كذلك بقوة الصادرات والتعليم المكثف الذي أدى إلى زيادة معدل الملتحقين بالجامعات.

أولا: الاقتصاد الكوري الجنوبي

اقتصاد كوريا الجنوبية يعتمد آلية الإقتصاد الحر حيث تتمتع كوريا بالاقتصاد المتطور مما مكنها من احتلال المركز الرابع على مستوى القارة الآسيوية بعد كل من اليابان والصين والهند والمركز الثالث عشر على مستوى العالم لما حققه الاقتصاد الكوري الجنوبي من معدلات نمو لا تقل عن 10% وهذا جعلها تدرج من ضمن النمور الآسيوية حيث تحولت من دولة نامية إلى مصاف الدول الصناعية، لاعتماد اقتصادها على الصناعة كعنصر أساسي وأدى النمو السريع في الصناعات إلى وضعها ايضا ضمن أكبر الدول المصدرة في العالم خلال الأعوام الأخيرة وخلال عام 2009 حلت في المرتبة التاسعة في قائمة الدول المصدرة وشكلت ما نسبته 2.9% من إجمالي صادرات العالم، وفي جانب الواردات جاءت في المرتبة الثانية عشر وشكلت وارداتها ما نسبته 2.6% من إجمالي واردات العالم بحسب تقرير إحصائيات التجارة العالمية الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

ويصنف الاقتصاد الكوري من قبل البنك الدولي على أنه من الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع وتعتبر من أعلى مستويات دخل الفرد في العالم، كما صنفها صندوق النقد الدولي من ضمن الاقتصاديات المتقدمة، إلا إن الاقتصاد الكوري كغيرة من اقتصاديات العالم تأثر بصورة كبيرة جراء الأزمة المالية العالمية.

ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات حيث يشكل قطاع الخدمات ما نسبته 58%، وقطاع الصناعة يشكل ما نسبته 39%، أما قطاع الزراعة فيشكل 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات CIA وقد بلغ إجمالي هذا الناتج عام 2009 ما يقارب 1365 مليار دولار بنسبة نمو متوقع أن تقارب 0.2% عن عام 2008.

تنوعت الصناعات خلال العقود الماضية في كوريا، حيث حدثت تحولات هائلة في البنية الصناعية لكوريا لتنضم إليها بالإضافة إلى الصناعات التقليدية، الصناعات التالية:

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : +97124956074 فاكس : +97124956075
info@moft.gov.ae

- صناعة السيارات.
- صناعات البتروكيماويات.
- صناعة بناء السفن.
- صناعة النسيج.
- صناعة منتجات الصلب.
- صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- صناعة الحديد.

ويرجع ذلك التنوع في الإنتاج الصناعي إلى الطلب الخارجي على منتجاتها الصناعية وقد أدى هذا الإنتاج الصناعي الضخم والمتنوع والمتطور في الصناعات الكورية إلى احتلالها مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في الصناعات الأساسية: فصناعة السيارات والشاحنات تصنعها شركات معروفة لها وزن على الصعيد العالمي (هيونداي وكيا). وصناعة الحديد والصلب والصناعات الالكترونية تنتجها شركات (LG, Samsung). والجانب الآخر المهم وجود شركات صناعية قوية والتي تهتم بإنتاج الصناعات العالية التكنولوجيا ومنها شركة Samsung التي تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة شبه الموصلات التي يزداد عليها الطلب في الأسواق العالمية في كل أنواع وفروع الصناعات الدقيقة، وصناعات الاتصال والتواصل (الهواتف+أجهزة التصوير الرقمية، تسجيل الصوت والصورة والحواسب) حيث أصبحت هذه الصناعة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الكوري خصوصا مع تقديرات الخبراء حول مستقبل الطلب على هذه الصناعة. والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالحدود مع كوريا الشمالية لعبت دورا كبيرا في التقدم الاقتصادي الكوري الجنوبي.

ومن العوامل المساهمة في نمو الاقتصاد الكوري امتلاكها تقنية معلومات واتصالات متقدمه، حيث تعتبر كوريا من الدول الرائدة في تقنية المعلومات على مستوى العالم، كوادر بشرية مؤهلة، وقوى عاملة ماهرة، وذلك نتيجة التعليم العالي في أوساط الشعب الكوري، حيث يمتاز الكوريون بالجد والاجتهاد والإخلاص في تأدية واجباتهم، هذا فضلاً عن إتباع سياسات حكوميه محفزه للتصدير.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : +97124956074 فاكس : +97124956075
info@moft.gov.ae

ثانياً: اتفاقيات التجارة الحرة لكوريا الجنوبية مع العالم

إضافة إلى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عملت كوريا الجنوبية إلى إقامة شراكات اقتصادية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية من خلال التفاوض والتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة ونورد قائمة الدول التي ترتبط باتفاقيات تجارة حرة سارية المفعول مع كوريا وهي:

- تشيلي.
- سنغافورة.
- دول ألافتا(EFTA).
- دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).
- الهند.

أما اتفاقيات التجارة الحرة لكوريا مع العالم والتي انتهت مفاوضاتها ولم تدخل حيز التطبيق فهي مع الدول والتجمعات التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية.
- الاتحاد الأوروبي(EU) .

وما تزال لكوريا مفاوضات بشأن التجارة الحرة مع الدول التالية:

- كندا.
- المكسيك.
- دول مجلس التعاون الخليجي(GCC).
- أستراليا.
- نيوزيلندة.
- البيرو.
- كولومبيا.
- تركيا.

كما أن كوريا تنظر في بدء مفاوضات تجارة حرة مع كل من الدول التالية:

- اليابان.

هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

- الصين.
- الصين واليابان.
- ميروكسور (MERCOSUR).
- روسيا.
- اسرائيل.
- الاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا (SACU).

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

تشهد العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية نمواً سريعاً، وتدل على ذلك قيم التبادلات التجارية بين البلدين التي تضاعفت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 1999 ما يقارب 2.5 مليار دولار تضاعفت خلال عام 2009 ووصلت إلى ما يقارب 5.0 مليار دولار أمريكي، والناظر إلى تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للبلدين حسب القطاعات (الزراعي، الصناعي، الخدمي) يرى أن هذه القطاعات تأخذ نفس النسبة تقريبا في البلدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد. فالاقتصاد الإماراتي ينمو بشكل كبير جداً، وخلال السنوات القليلة الماضية شهد التبادل التجاري بين البلدين نموا ملحوظا وخصوصا في جانب الواردات، وكذلك تنوعت الشركات الكورية في دولة الإمارات فبعضها تعمل في قطاع الصناعات الثقيلة وتكنولوجيا المعلومات والمقاولات، فيما تتركز نسبة كبيرة من إجمالي تلك الشركات في إمارتي دبي وأبوظبي. وتوجد شركات كورية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخذ من دبي مركزاً لتوسيع أعمالها في دول مجلس التعاون الخليجي.

تعتبر دولة الأمارات ثاني أكبر مزود للبترول لكوريا الجنوبية في العالم، وثاني أكبر أسواق التصدير لكوريا الجنوبية في الشرق الأوسط، وتعتبر كوريا الجنوبية أحد أكبر المستثمرين في مجال المنتجات والخدمات في دولة الإمارات، وخصوصاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع السيارات

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : +97124956074 فاكس : +97124956075
info@moft.gov.ae

وقطاع المقاولات وصناعة الطاقة إلى جانب العديد من القطاعات الأخرى. كما تعتبر كوريا من الدول الرائدة في تقنية المعلومات على مستوى العالم، مما ساهم في قيام تعاون اقتصادي قوي بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات في هذا المجال، كما أدى لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية.

رابعاً: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

- اتفاقية تعاون اقتصادي وتجارى وتقنى بين البلدين في شهر مايو من العام 2006، تنص على تشجيع الشركات والأشخاص لبحث إمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات التعاون بما في ذلك تمويل المشاريع وتشجيع التعاون بين الهيئات المتخصصة والشركات وتبادل الخبراء وتسهيل التجارة بين البلدين وإزالة القيود المعيقة.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بتاريخ 2003/9/22 والتي أصبحت نافذة بتاريخ 2004/5/4 ، ولفترة خمس سنوات قابلة للتجديد .
- اتفاقية تشجيع وضمان وحماية الاستثمار بين البلدين بتاريخ 2002/6/9، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2004/6/5 .

أما مذكرات التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية فتشمل المجالات التالية: النفط، الغاز ومشروع الاحتياطي العالمي للنفط الخام، الاستثمار، الشركات الصغيرة والمتوسطة، التشييد، التصنيع وتقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، خدمات الطيران الجوي، التدريب والتعليم.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

وهناك لجنة اقتصادية مشتركة تم تشكيلها لتنسيق التعاون وتطويره وتقديم المقترحات بشأن تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين الدولتين وعقد أول اجتماع للجنة في سيؤول خلال الفترة من 7 – 9 يونيو 2007، وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني خلال الفترة من 11 – 13 مايو 2010 في سيؤول أيضا، ومن المتوقع أن تعقد اللجنة اجتماعها الثالث في أبوظبي خلال عام 2012.

وفيما يخص مفاوضات اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية فإن مجالات التفاوض تشمل العديد من الفصول والمواد وهي التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، الاستثمار، المشتريات الحكومية، قواعد المنشأ، تسوية المنازعات وعدد من الملاحق وغيرها من المواضيع القانونية، وآخر التطورات كانت بانعقاد الجولة الثالثة من هذه المفاوضات في سيئول خلال الفترة 7– 10 يوليو 2009، وتم عقد اجتماعات فنية خلال الفترة 17–19 نوفمبر 2009 بدبي، وما زالت المفاوضات مستمرة لغاية تاريخ إعداد هذه الدراسة.

إن تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية هي أساس التعاون الاقتصادي القوي وإشارة لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

خامساً: الاستثمار المتبادل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

علاقة الإمارات مع كوريا الجنوبية تتطور يوما بعد يوم وهناك اهتمام متبادل من القيادة الحكيمة في البلدين خاصة في المجالات الاستثمارية بعد أن شهدت تلك العلاقات تحولا استراتيجيا خلال شهر ديسمبر 2009 مع فوز كونسورتيوم تقوده كوريا الجنوبية بعقد لبناء أربعة مفاعلات للطاقة النووية في الدولة بقيمة حوالي 40 مليار دولار، والمجال التدريبي للكوادر الوطنية في قطاعات الطاقة النووية، وكما تم إقامة ملتقى للأعمال إماراتي كوري جنوبي في مارس 2010 في ابوظبي يسلط الضوء على المناخ الاستثماري والفرص المتاحة للبلدين.

وفي جانب أهم القطاعات التي استطاعت الشركات الكورية أن تؤسس لنفسها تواجداً في دولة الإمارات فعلى سبيل المثال لها تواجد في قطاع المقاولات، قطاع السيارات، قطاع تكنولوجيا المعلومات، قطاع صناعة معدات الطاقة، قطاع المنتجات والخدمات. وذلك للاستفادة من الموقع الجغرافي للإمارات في تطوير تجارة إعادة التصدير مع كوريا الجنوبية حيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتوسط منطقة جنوب شرق أسيا والشرق الأوسط وإفريقيا كما أن فيها موانئ بحرية تتميز بأقصى درجات الكفاءة في الحمولة والتخزين مع كافة التسهيلات اللازمة. وقد بلغ عدد الشركات التجارية ما يقارب 87 شركة وتحتل المرتبة التاسعة في قائمة الدول المستثمرة في الإمارات بالنسبة لعدد الشركات وبأهمية نسبية تقارب ما نسبته 3.3%، وعدد الوكالات التجارية ما يقارب 102 وكالة والعلامات التجارية ما يقارب 511 علامة. حيث تقدر الاستثمارات الكورية في دولة الإمارات بحوالي 209.1 مليون دولار حسب الإحصائيات الواردة في التقرير الصادر عن سفارة الدولة في سيؤول.

وكون الصناعة تمثل أساس الاقتصاد الكوري فقد اتخذت الشركات الكورية الكبرى إستراتيجيات لتوسيع أعمالها وأنشطتها في الخارج بعد نجاحها داخل كوريا الجنوبية، وكذلك تأثير بيئة الأعمال وتقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والبيئة التجارية المتغيرة بسبب اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول حتمت على الشركات الكبرى التوجه إلى الخارج.

أهم الصناعات في كوريا الجنوبية هي (صناعة السيارات وتعتبر خامس دولة في العالم في هذه الصناعة، صناعة قطع غيار السيارات، صناعة الحديد والصلب، صناعة بناء السفن، صناعة تكنولوجيا المعلومات، الطاقة وتكرير البترول، البناء والإنشاءات) وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكوري والصناعات الكورية بشكل مباشر وكذلك على الاستثمار المحلي في مجالي البنية التحتية والخدمات بسبب عدم مقدرة الشركات على توسيع استثماراتها في هذين المجالين، واتخذت كوريا عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية والتخفيف من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الكوري، ومنها دعم الاستثمار عبر برامج إصلاحية تشمل جميع ضوابط البيئة الاستثمارية.

ترتبط كوريا مع الدول الكبرى في المعاملات التجارية حيث حلت الصين في المركز الأول ضمن قائمة أهم الشركاء التجاريين واليابان في المركز الثاني والولايات المتحدة في المركز الثالث، والسعودية في المركز الرابع وألمانيا في المركز الخامس والإمارات العربية المتحدة في المركز

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

السادس. وكما ترتبط كوريا مع دول المنطقة بعلاقات تجارية هامة تقوم على المنفعة المتبادلة فتزود دول المنطقة كوريا الجنوبية بالنفط والغاز الطبيعي بالمقابل تقوم الشركات الكورية بتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمصانع وغيرها، وكذلك في جانب استهلاك الصناعات الكورية خاصة في المجالات الالكترونية والسيارات والمعدات الثقيلة وغيرها.

بلغت استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في جمهورية كوريا 69 مليون دولار وتشكل ما نسبته 0.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية، حيث تساهم الاستثمارات الإماراتية في 22 شركة لغاية نهاية عام 2009 تتوزع على قطاعات الصناعة التحويلية ويبلغ عدد الشركات المستثمرة بهذا القطاع 9 شركات بنسبة بلغت ما يقارب 57% من إجمالي قيمة استثمارات الإمارات في كوريا الجنوبية، يليه القطاع المتعلق بالخدمات الصناعية ويبلغ عدد الشركات 11 شركة وتستحوذ على ما نسبته 34% من قيمة استثمارات الإمارات في كوريا الجنوبية، اما قطاع الكهرباء والغاز والبناء فتشكل النسبة المتبقية والبالغة 9% من قيمة الاستثمارات الإماراتية في كوريا الجنوبية وعدد الشركات في هذا القطاع هي شركتان. ومن أهم الشركات الإماراتية المستثمرة في كوريا الجنوبية كاستثمار غير مباشر كمساهمة وامتلاك حصص في الشركات الكورية، استثمارات شركة الاستثمارات البترولية الدولية (آيبيك) بشركة هيواندي النفطية الكورية ، واستثمارات دبي العالمية في ميناء بوسان الجديد، بحسب بيانات مسح الاستثمارات الإماراتية في الخارج والذي تنفذه وزارة التجارة الخارجية. وهناك مذكرة تفاهم موقعة بين شركة هورايزن للتخزين التابعة لشركة بترول الإمارات (إدنوك) وشركة " تي يونغ الصناعية " الكورية، للدخول في استثمار مبدئي بكوريا بمبلغ (45) مليون دولار قابل للزيادة ليصل إلى 100 مليون دولار في المستقبل، وذلك من خلال إنشاء شركة لتوسيع مستودعات تخزين النفط في ميناء أولسان الكوري.

وتشير الأرقام والإحصائيات الواردة في موقع الوكالة الكورية للاستثمار لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2009 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كوريا الجنوبية من العالم بلغ خلال عام 2009 ما يقارب 11.5 مليار دولار، و خلال عام 2008 ما يقارب 11.7 مليار دولار، تتوزع كاستثمارات جديدة وإعادة استثمار وقروض طويلة الأجل. أما استثمارات كوريا الجنوبية الصادرة إلى العالم فقد بلغت خلال عام 2009 ما يقارب 30.4 بليون دولار، و خلال عام 2008

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

ما يقارب 36.7 بليون دولار. وحصة دول الشرق الأوسط منها خلال عام 2009 ما يقارب 1.4% من إجمالي استثمارات كوريا في الخارج، وخلال عام 2008 كانت تشكل ما نسبته 14.0% من إجمالي استثمارات كوريا الخارجية في العالم.

والجدير بالذكر أن التقارير العالمية المنشورة تدعم البيئة الاستثمارية الجاذبة في الإمارات العربية المتحدة ففي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التجارية لعام 2010 الصادر عن البنك الدولي فقد حلت الإمارات في المركز 24 متصدرة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قائمة الدول المشاركة في المؤشر وعددها 155 دولة، وهذا المؤشر يقاس كل عامين ويأخذ رأي معظم وكلاء الشحن وشركات النقل الدولي السريع، أما كوريا الجنوبية فقد حلت في المركز 23 والذي يحمل عنوان نقل من اجل التنافس 2010، ووفقا للتقرير فان البلدان التي جاءت أسفل القائمة فإنها غالبا ما تعاني من حلقة مفرغة من الروتين وسوء نوعية الخدمات ونقص الاستثمار في حين أن البلدان التي تتصدر ترتيب المؤشر عادة ما تكون ضمن اللاعبين الرئيسيين في الصناعة اللوجستية.

أما تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2010 والذي يتتبع الإصلاحات والإجراءات الحكومية التي تستهدف زيادة تسهيل ممارسة النشاط التجاري في الدول التي يشملها المؤشر، حيث يحدد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول من خلال 10 مؤشرات فرعية وذلك لترتيب 183 دولة حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010 فوجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حلت في المركز 33 خلال عام 2010 متقدمة 14 مرتبة عن المرتبة التي حلت بها في تقرير 2009 وهي المرتبة 47 من دول العالم الواردة في التقرير. أما في تقرير التنافسية العالمي لعام 2010 فقد حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز 23 خلال عام 2010 متقدمة 8 مراتب عن المرتبة التي حلت بها في تقرير 2009 وهي المرتبة 31 من دول العالم.

تقوم حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بدور أساسي في بناء اقتصاد الدول والمتتبع للسياسات التي تجريها الدول وتعدلها كي تكون وجهة في الاستقطاب والتنافس لجذب الاستثمار العالمي يرى مدى أهمية ذلك، حيث تعمل الدول على تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية لتكون جاذبة من خلال إدخال تعديلات في التشريعات الضريبية، وحركة راس المال، وقوانين تتعلق بجذب الاستثمار مثل القوانين المتعلقة بالعمالة واستخدام الأراضي وتسهيل إجراءات إنشاء أو التوسع في

هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

المنشآت، والملكية الفكرية والاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات حماية الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة وغيرها، لما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من فوائد إلى للبلد المستقبل أو المصدر وذلك بتحويل المعارف ونقل الخبرات والمهارات واتساع دائرة التجارة والتوظيف المالي مما يساهم في زيادة مستوى الإنتاج ودعم القدرات التنافسية والبحث عن أسواق جديدة وخصوصا في ظل الاتفاقيات بين الدول حيث يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول.

وبحسب تقرير (الاستثمار العالمي 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية) الصادر عن الأونكتاد وجد إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات من العالم بلغ خلال عام 2008 ما يقارب 13.7 مليار دولار، و خلال عام 2007 ما يقارب 14.2 مليار دولار، أما الاستثمارات الإماراتية الصادرة إلى العالم فقد بلغت خلال عام 2008 ما يقارب 15.8 مليار دولار، وخلال عام 2007 ما يقارب 14.6 مليار دولار.

أما استثمارات كوريا الجنوبية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2006 فبلغت ما يقارب 18 مليون دولار بنسبة نمو 57.5% عن عام 2005 لتشكل ما نسبته 0.1% من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الدولة خلال عام 2006 مع العلم بأن إجمالي الاستثمارات المباشرة في الدولة خلال عام 2006 بلغ ما يقارب 19 مليار دولار أمريكي بحسب بيانات وزارة الاقتصاد في مسح الاستثمار الأجنبي المباشر، ووصلت إلى ما يقارب 34 مليار دولار أمريكي خلال عام 2007. وتتركز استثمارات كوريا الجنوبية إضافة إلى ما تم ذكره سابقا من استثمارات جديدة في نشاط الصناعة الاستخراجية والصناعات التحويلية وتوليد الطاقة الكهربائية وقطاع الإنشاءات والمقاولات فحسب بيانات مسح الاستثمار الأجنبي المباشر 2007 الصادر عن المركز الوطني للإحصاء تشكل استثمارات كوريا الجنوبية في قطاع الإنشاءات والمقاولات ما نسبته 7% من الاستثمارات الواردة في هذا القطاع وتحتل المرتبة الرابعة بعد كل من اليابان، الهند وتركيا.

ومن أسباب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي و الموقع الجغرافي الإستراتيجي المميز للدولة باعتبارها مدخلاً للأسواق الإقليمية، ووجود الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات وخصوصا قطاع الطاقة المتجددة واستضافتها لمقر الوكالة

هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار، والبنية التحتية المتوفرة وغيرها من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سادساً: التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية مع العالم.

تشير بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية إلى أن كوريا الجنوبية حلت في المركز التاسع في قائمة الدول المصدرة إلى العالم خلال عام 2009 وشكلت ما نسبته 2.9% من إجمالي صادرات العالم وعلى الرغم من انخفاض صادراتها بنسبة 14% إلا إنها تقدمت من المرتبة الثانية عشر التي كانت بها خلال عام 2008، أما في جانب الواردات فقد حلت في المرتبة الثانية عشر خلال عام 2009 وتراجعت قيمة وارداتها عن عام 2008 بما يقارب 26% وشكلت ما نسبته 2.6% من إجمالي واردات العالم مما أدى إلى تراجعها من المرتبة العاشرة التي كانت بها خلال عام 2008.

وشمل جانب أهم الشركاء التجاريين لكوريا الجنوبية كل من الصين التي شكلت واردات كوريا الجنوبية منها ما نسبته 16.8% خلال عام 2009، واليابان ونسبة الواردات منها 15.3%، الولايات المتحدة الأمريكية وواردات كوريا منها شكلت ما نسبته 9.0%، أما دولة الإمارات العربية المتحدة والتي كانت خلال عام 2008 في المرتبة الخامسة في قائمة الدول الموردة إلى كوريا الجنوبية وبنسبة 4.4% فتراجعت إلى المرتبة الثامنة وشكلت ما نسبته 2.9% من إجمالي واردات كوريا خلال عام 2009، وبلغت نسبة النمو في واردات كوريا الجنوبية من الإمارات للفترة من 2004 ولغاية 2008 ما يقارب 24% ولعام 2008 مقارنة بعام 2007 بلغت نسبة النمو في واردات كوريا من الإمارات 52%، وخلال عام 2009 تراجعت واردات كوريا من الإمارات بما يقارب 51.6% عن عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد بشكل ملحوظ خلال عام 2008 وانخفاضها خلال عام 2009.

في جانب مستقبلي صادرات كوريا الجنوبية جاءت كل من (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، هونج كونج، سنغافورة، جزر المارشيل) وشكلت صادرات كوريا إلى هذه الدول مجتمعة ما نسبته 52.1% من إجمالي صادرات كوريا الجنوبية إلى العالم خلال عام 2009، أما دولة الإمارات

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

العربية المتحدة فحلت في المركز الخامس عشر لأهم الدول المستقبلة لصادرات كوريا الجنوبية وبوزن نسبي بما يقارب 1.4% من إجمالي صادرات كوريا الجنوبية إلى العالم، متقدمة من المرتبة رقم 19 التي كانت بها خلال عام 2008 بالرغم من تراجع صادرات كوريا الجنوبية إلى الإمارات بنسبة 13.4% لعام 2009 مقارنة بعام 2008 ومن المرتبة رقم 23 خلال عام 2007 ويعتبر مؤشراً واضحاً يدل على التطور في حركة التجارة الخارجية بين البلدين. ونورد في الجدول رقم (1) أهم فصول النظام المنسق لصادرات وواردات كوريا الجنوبية خلال عامي 2008 و 2009.

جدول رقم (1)

أهم 10 فصول للنظام المنسق للتجارة الخارجية لكوريا الجنوبية خلال 2008 و 2009 مع العالم (القيمة مليار دولار)

الواردات			الصادرات		
رقم الفصل في النظام المنسق	القيمة		رقم الفصل في النظام المنسق	القيمة	
	2008	2009		2008	2009
27	142.5	91.7	85	98.3	88.8
85	62.8	53.5	89	41.0	42.5
84	40.6	34.4	84	45.5	38.2
72	35.8	18.4	87	48.3	36.5
90	12.6	10.5	90	28.6	29.3
29	11.0	9.0	27	38.5	23.8
26	11.2	8.8	39	20.2	18.4
39	7.5	7.2	72	21.3	15.5
73	6.3	6.1	29	15.8	13.1
87	7.2	5.5	73	9.1	8.0

المصدر مركز التجارة العالمي

ملاحظة: يمكن الرجوع إلى النظام المنسق لمعرفة وصف الفصل ومحتوياته من السلع.

وتعتبر دولة الإمارات ضمن قائمة أهم 10 دول موردة لكوريا الجنوبية من الألمنيوم ومصنوعاته وتحتل المرتبة 8 خلال عام 2009 متقدمة من المرتبة 10 خلال عام 2008، أما الزجاج

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

ومصنوعاته فتحتل المرتبة 18 بحسب بيانات 2009، النحاس ومصنوعاته فتحتل المرتبة 21 ايضا خلال عام 2009 بحسب بيانات مركز التجارة العالمي.

سابعاً: التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية.

شهد قطاع التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات وكوريا الجنوبية تطورا ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة حيث وصلت قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2009 إلى ما يقارب 28.3 مليون دولار وزادت بنسبة نمو 4.0% مقارنة بعام 2008، أما إعادة تصدير الدولة إلى كوريا الجنوبية خلال عام 2009 فقد تراجعت عن عام 2008 بما يقارب 78.1% إلا إنها نمت بما يقارب 20.5% لدى مقارنة 2009 بعام 2007، أما الواردات فقد زادت أيضا بما يقارب 15.5% للعام 2009 مقارنة بعام 2008. حيث أثرت تجارة إعادة التصدير في إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية مما أدى إلى انخفاضها بين البلدين إلى حوالي 5.0 مليار دولار وتأتي في المرتبة 12 في الهيكل الجغرافي لإجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات لعام 2009 وعام 2008. والمرتبة رقم 52 بالنسبة لأهم الدول المستوردة من الإمارات خلال عام 2009 متقدمة مرتبة واحدة من المرتبة رقم 53 والتي كانت بها خلال عام 2008، والمرتبة رقم 65 بالنسبة لأهم الدول المعاد التصدير لها من الإمارات خلال عام 2009 متراجعة من المرتبة 41 والتي حلت بها خلال عام 2008، والمرتبة السابعة بالنسبة لأهم الدول المصدرة إلى الإمارات لعام 2009 متقدمة من المرتبة 11 خلال عام 2008.

وتشكل التجارة الخارجية للإمارات مع كوريا الجنوبية ما نسبته 2.8% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية خلال عام 2009، وشكلت ما نسبته 2.1% خلال عام 2008 من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية، ويبين الجدول رقم (2) تطور التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

جدول رقم (2)

تطور حجم التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية وكوريا الجنوبية خلال الفترة (1999-2009)

(القيمة مليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
1999	1168.0	76.8	274.2	121.4	2457.4
2000	1371.9	81.5	6.8	-1047.2	1696.5
2001	1552.9	130.2	13.3	-1025.6	2080.3
2002	1610.2	110.7	17.5	-1139.1	2081.2
2003	1280.4	87.5	16.1	-899.7	1661.1
2004	1649.7	58.1	29.6	-1327.6	1971.9
2005	1768.8	41.9	22.7	-1531.5	2006.2
2006	2071.7	50.7	20.8	-1808.9	2334.5
2007	2814.1	46.5	38.5	-2501.9	3126.4
2008	4242.3	27.2	212.0	-3363.4	5121.2
2009*	4901.7	28.3	46.4	-4827.0	4976.5
معدل النمو لعام 2009 مقارنة بعام 2008	15.5	4.0	-78.0	43.5	-2.8

***بيانات أولية**

المصدر وزارة التجارة الخارجية

ونورد فيما يلي أهم فصول النظام المنسق لكل من الصادرات وإعادة التصدير والواردات التي تم تبادلها بين البلدين خلال عام 2009 لأهم 10 فصول حسب النظام المنسق في الجدول رقم (3).

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+   فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

جدول رقم (3)

أهم 10 فصول للنظام المنسق للتجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية وكوريا الجنوبية خلال 2009

(النسبة %)

الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		الواردات	
رقم الفصل في النظام المنسق	النسبة من الإجمالي	رقم الفصل في النظام المنسق	النسبة من الإجمالي	رقم الفصل في النظام المنسق	النسبة من الإجمالي
76	26.4	84	53.7	73	18.0
70	19.8	87	5.8	84	17.7
74	12.8	85	5.5	89	17.7
54	10.0	71	4.3	85	14.9
69	6.0	24	3.7	87	6.5
71	4.3	28	3.4	72	4.9
72	3.5	74	3.4	54	3.3
47	2.7	76	2.1	29	2.0
18	2.6	52	2.0	40	1.7
87	1.8	73	1.3	39	1.5
النسبة لإجمالي 10 فصول	89.9		85.2		88.2

ملاحظة: يمكن الرجوع إلى النظام المنسق لمعرفة وصف الفصل ومحتوياته من السلع.

من الجدول رقم (3) يتبين أن الفصول العشرة والواردة في بند الصادرات شكلت ما نسبته 89.9% من إجمالي صادرات الدولة خلال عام 2009 حيث شكل الفصل رقم 76 والخاص بالألمنيوم ومصنوعاته ما نسبته 26.4% من صادرات الدولة غير النفطية خلال عام 2009، يليه الفصل رقم 70 والمتعلق بالزجاج ومصنوعاته وشكل ما نسبته 19.8% من صادرات الدولة غير النفطية خلال عام 2009، والفصل رقم 74 والخاص بالنحاس ومصنوعاته شكل أيضا ما نسبته 12.8% من صادرات الدولة غير النفطية خلال عام 2009 إلى كوريا الجنوبية.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae

وتبين من الجدول أيضا في بند إعادة التصدير أن "مفاعلات نووية، مراجل، آلات، أجهزة وأدوات آلية، أجزاؤها والمكونة" للفصل رقم 84 قد شكلت ما نسبته 53.7% من إعادة تصدير الدولة إلى كوريا الجنوبية خلال عام 2009، يليها الفصل رقم 87 والخاص " عربات سيارة، جرارات، دراجات وعربات أرضية أخرى، أجزاؤها ولوازمها"، وشكلت ما نسبته 5.8% من إعادة تصدير الدولة إلى كوريا الجنوبية خلال نفس العام.

أما أهم فصول الواردات فقد شكل الفصل 73 ما نسبته 17.0% من واردات الدولة من كوريا الجنوبية خلال عام 2009 والمتعلق " مصنوعات من حديد صب (ظهر) أو حديد أو صلب (فولاذ)"، يليه الفصل رقم 84 "مفاعلات نووية، مراجل، آلات، أجهزة وأدوات آلية، أجزاؤها والمكونة " والفصل رقم 89 "سفن وقوارب وعائمات " فقد شكل كل منهما ما نسبته 17.7% من إجمالي واردات الدولة من كوريا الجنوبية خلال عام 2009.

ويتوقع خلال السنوات القادمة ونظرا لتنفيذ كوريا الجنوبية العديد من المشروعات الحيوية داخل الدولة أن تزيد معدلات التبادل التجاري بين البلدين وتحقق مستويات أعلى مما كانت عليه في السابق وكذلك لاهتمام قيادات البلدين بتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية سيكون لها الأثر الأكبر في ذلك وخصوصا بعد الانتهاء من المفاوضات وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية ودخولها حيز النفاذ.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : +97124956074 فاكس : +97124956075
info@moft.gov.ae

الخاتمة

هناك العديد من آفاق التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والتي تأتي من الزيارات الرسمية على أعلى المستويات للمسؤولين في كلا البلدين، فتسعى كل دولة إلى المشاركة في الفعاليات والمعارض والملتقيات ومنها على سبيل المثال ملتقى الاستثمار في كوريا الجنوبية المنعقد في شهر يونيو 2007 لتعزيز الفرص الاستثمارية التي يمكن الاستفادة منها لإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين، وملتقى الأعمال الإماراتي الكوري في ابوظبي والذي عقد في مارس 2010، وأيضاً الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين بتاريخ 8 يونيو 2007 وكذلك الاجتماع الثاني للجنة والذي انعقد في الفترة 11 – 13 مايو 2010 في سيؤول.

التجربة الكورية في مجال التطور الاقتصادي ولاسيما في المجال الصناعي وبلوغها المستوى الذي هي عليه الآن يدعو إلى الإعجاب من جهة والاستفادة منها من جهة ثانية، حيث إن إقامة شراكة اقتصادية مع كوريا الجنوبية يعتبر ضروريا ويحقق المصلحة المشتركة لكلا البلدين، ويجب العمل في المرحلة القادمة على إقامة المعارض التجارية ولاسيما المتخصصة في كلا البلدين والتعريف بالمنتجات الصناعية المحلية لهما وكذلك مجالات الاستفادة من التطور الحاصل في الميادين المختلفة لهما، وكذلك العمل على التنسيق التام وتوحيد المواقف إزاء القضايا التي تطرح في منظمة التجارة العالمية وخاصة تلك التي تهم البلدين وتخدم مصالحهما، مثال ذلك المطالبة بإزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على بعض الصادرات الإستراتيجية وإزالة المعوقات غير الجمركية عليها كالألمنيوم مثلا.

في المرحلة القادمة يجب العمل على تضييق الفجوة بين الواردات والصادرات السلعية غير النفطية بين البلدين عن طريق استفادة السوق الكورية من المنتجات الإماراتية المتميزة كالألمنيوم واليوريا والسيراميك ومنتجات أخرى علماً بأن العديد من الصناعات الإماراتية تضاهي جودتها مثيلاتها الأجنبية إضافة إلى حصولها على شهادات الجودة العالمية، وكذلك تبادل الوفود المتخصصة وبحث إمكانية إقامة مشاريع مشتركة، والترويج للاستثمار الكوري بشكل أكبر وخصوصا في المجالات الصناعية في دولة الإمارات للاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة في دولة الإمارات مما سيحقق للجانب الكوري ميزة التسويق إلى مختلف الدول

العربية، وكذلك الاستفادة من الموقع الجغرافي للإمارات في جانب التصدير والعمل على تطوير تجارة إعادة التصدير مع كوريا الجنوبية، وتنمية التعاون في المجال السياحي بين البلدين حيث أن كليهما يمتلكان مقومات كبيرة في هذا المجال خاصة وإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أفضل مشتى في العالم حيث درجات الحرارة المعتدلة ما بين شهر نوفمبر وابريل وتوفر الشواطئ والمنتزهات والألعاب الرياضية العالمية والمهرجانات التسويقية والمنتجعات والفنادق ذات المستوى العالي.

ويتحقق ذلك من خلال تفعيل دور اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين وإمكانية استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لإقامة مشاريع مشتركة ولا سيما بين القطاع الخاص الذي يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وعقد لقاءات اقتصادية لتوسيع شبكة العلاقات بين المستثمرين ورجال الأعمال في كلا البلدين من خلال إقامة منتدى شراكة اقتصادية بين دولة الإمارات وجمهورية كوريا، وتكوين مجلس أعمال إماراتي كوري.

ومن مجالات الاستثمار التي يمكن الدخول فيها كشركاء مع كوريا الجنوبية مشاريع تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الصناعات الثقيلة كصناعات الحديد والصلب والماكينات العامة والسفن التجارية وناقلات النفط والغاز العملاقة والسيارات، إضافة إلى مجال البتروكيماويات، وقطاع الطاقة المتجددة والذي يعد من أبرز القطاعات الجديدة التي تلعب دورا حيويا في تعزيز جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك مشاريع عالمية في مجال الطاقة المتجددة رغم أنها من منتجي النفط الأساسيين في العالم، مما يؤكد حرص الدولة على تنويع مصادر الطاقة المتجددة و توفير الاحتياجات المستقبلية من الطاقة النظيفة، وهو أمر يستدعي زيادة الاستثمار بين البلدين في هذا القطاع والاستفادة من التجربة الكورية في هذا المجال.

إدارة التحليل والمعلومات التجارية
هاتف : 97124956074+ فاكس : 97124956075+
info@moft.gov.ae